المؤتمر العالمي عن المصرفية والمالية الإسلامية

البحث العلمي والتنمية من أجل تجسير الفجوة بين المثال والواقع

كولالمبور: 23–25 أبريل 2007

محمد الطاهر الميساوي*

تعتبر ماليزيا أحد البلدان القليلة من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث أهمية الأشواط التي قطعتها على صعيد بناء نظام مصرفي ومالي إسلامي متكامل تجري عملياته ومعاملاته وفق أحكام الشريعة والنظر الاجتهادي للمذاهب الفقهية المختلفة. وقد تجلى ذلك المسعى على مستوى الإرادة السياسية الداعمة والنظم التشريعية والقانونية المساعدة والأطر المؤسسية المنفذة، بحيث أصبح حجم المعاملات التي تجري في السوق المالية بالبلاد وفق المعايير والصيغ الشرعية الإسلامية يكاد يبلغ الخمسين بالمائة من مجمل معاملات تلك السوق. وقد بات من السياسات الرسمية المعلنة للحكومة المركزية السعيُ لجعل ماليزيا مركزاً ريادياً في مجال بناء وتطوير نظم ومصرفية ومالية إسلامية، وأُعطيَ المصرفُ المركزي صلاحياتٍ واسعة لسن القوانين اللازمة واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتحقيق تلك الغاية.

وقد شهدت البلاد خلال السنوات الماضية سلسلة من المناسبات العلمية والوقائع الفكرية التي جرت تحت رعاية هيئات رسمية مثل المصرف المركزي ووزارة المالية

* أستاذ مساعد في قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

ورئاسة الوزراء كان الغرض منها إدراة الحوار والبحث بين أهل العلم والخبرة من علماء الاقتصاد والفقهاء والممارسين حول واقع الحال في عالم المصرفية وسوق المال الإسلامية تقويماً لأدائها واستشرافاً لمستقبلها واجتهاداً في سبل تطويرها وتحسين منتجاتها لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة فضلاً عن تحقيق غاياتها.

ضمن هذا المناخ العام نظم معهدُ المصرفية والمالية الإسلامية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM Institute of Islamic Banking & Finance, *IIiBF*) مؤتمراً عالمياً عن "المصرفية والمالية الإسلامية" من خلال التتركيز على "قضايا البحث العلمي والتنمية من أجل تجسير الفجوة بين المثال والواقع" في الممارسة العملية الإسلامية. وقد حرص المنظمون على أن تكون محاور الندوة وموضوعاتها والأبحاث المقدمة فيها من التنوع والشمول بحيث تجمع بين الأسس التنظيرية والجوانب التطبيقية والتقويمية لمسيرة العمل المصرفي والمالي الإسلامي، مع الحرص كذلك على المقارنة والمقابلة بين المحاولة والتجارب المختلفة التي شهدتها تلك المسيرة، بحيث يتم إبراز سمات التنوع والتفاوت في التجارب والمحاولات ليس فقط على مستوى البلدان الإسلامية ذات الأغلبية المسلمة من السكان وإنما أيضاً في غيرها من بلدان العالم. وقد جاءت البحوث التي بلغ عددها واحداً وستين بحثاً شاملة لهذه الجوانب على نحو متوازن. فقد أسهم بتقديم البحوث باحثون جامعيون وخبراء اقتصاديون وقانونيون ومستشارون شرعيون وممارسون تنفيذيون من ماليزيا وبروني وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا ولبنان والجمهورية الإسلامية في إيران وسنغافورة وباكستان ومصر.

ويمكن القول إن الندوة قد نجحت فعلاً في تحقيق غرض مهم من أغراضها ألا وهو التنبيه إلى ضرورة إجراء عملية نقد وتقويم شاملين للممارسة الإسلامية في عالم المصارف والمال والتأمين تنظر إلى السياق الكلي لمجمل تلك الممارسة في تنوعها وتعدد تجاربها، وذلك من حيث التكييفات والاختيارات الفقهية التي تنهض عليها، ومن

حيث الأطر القانونية والمؤسسية التي تتم في كنفها، ومن حيث الصور والمنتجات العملية التي تقدمها وتسوقها لجلب الزبائن والمتعاملين معها، ومن حيث علاقاتها بالمؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التقليدية المهيمنة، ومن حيث مدى نجاعة وسائلها وأساليب عملها والآليات المحاسبية فيها، ومن حيث مواطن قصورها وجوانب الخلل فيها، ومن حيث مدى صلاحيتها لتكون بديلاً حقيقياً وفعالاً في عالم شكلته وتحكمت في تطوره وحددت اتجاهاته الأساسية فلسفة اقتصادية ومؤسسات مصرفية مالية رأسمالية في منطلقاتها وغاياتها وآليات عملها.

وقد برز من خلال أبحاث الندوة ومداولاتها سؤالان رئيسان، أو لنقل إنها في الواقع ثلاثة أسئلة رئيسة استحوذت على قدر كبير من اهتمام المشاركين السؤال الأول عن هوية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وطبيعتها وما إذا كان وصفها بالإسلامية ينم حقيقة عن هوية خاصة تتميز بها هذه المؤسسات بحيث يتجلى ذلك التميز في أدائها وطرق عملها وفي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والاعتبارات الخلقية التي تحكمها. أما السؤال الرئيس الثاني الذي برز خلال وقائع الندوة فهو ما إذا كانت المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية تستهدي في وجوه نشاطها المختلفة وفي صور معاملاتها وأنواع العقود المستخدمة فيها والمنتجات التي تقوم بتطويرها وتسويقها لعملائها تراعي حقًّا مقاصد الشريعة في التصرف في الأموال إدارة وتنمية، وما إذا كانت تسهم فعلاً في إعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدلاً وأقرب إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.

وأما السؤال المهم الثالث الذي كان مثار جدل واضح خلال حلسات الندوة فهو عن مدى التعاون بين أهل المعرفة من الفقهاء وعلماء الاقتصاد من جهة وأهل الخبرة والممارسة العملية في المؤسسات المصرفية والمالية ممن لهم فيها مصلحة من درجة أو أخرى. وقد دار الجدل في هذا الصدد حول أمرين: الأمر الأول ما إذا كان الفريق الأول قادراً على الاجتهاد بتطوير فقه اقتصادي ومالي أصيل يحيط بمعطيات عالم

الاقتصاد والمال المعاصر ويستجيب لمتطلباته ويقدم حلولاً وبدائل لمشكلاته ناجعة وقابلة للتطبيق في الآن نفسه. أما الأمر الثاني فهو ما إذا كان الفريق الثاني من أهل العمل والممارسة وذوي المصلحة في تلك المؤسسات مستعدين للإنصات لما يقوله الفريقُ الأول وما يقترح من اجتهادات وحلول بحيث يعدلون من توجهات مؤسساتهم وغاياتها ويقومون بإعادة النظر في سياساتها وأساليب عملها تبعاً لذلك.

ويمكن القول إنه يكاد يكون هناك إجماع بين المشاركين في هذا الشأن تجلى بصورة خاصة خلال الجلسة المفتوحة التي عُقدت قبل الجلسة الختامية وابتدر النقاشَ فيها أربعةٌ من أهل العلم والخبرة: إثنان من الباحثين الجامعيين وإثنان من المنغمسين في عالم الممارسة والتطبيق إدارة وتنفيذا. وقد تمثل ذلك الإجماعُ في القول بأن مستوى التعاون والتكامل بين قطاع البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة ومؤسسات التطبيق في عالم المصارف والمال من جهة أخرى في أدنى مستوى يمكن تصوره. وبناءً على ذلك جرت الدعوة إلى ضرورة تدارك هذا القصور وبناء جسور التعاون والتكامل بين قطاع البحث العلمي والمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وأن تخصص هذه الأخيرة نسبة من ميزانياتها للبحث العلمي وانتداب الباحثين والعلماء المقتدرين لإجراء دراسات وبحوث علمية في الجوانب المختلفة التي تهم تلك المؤسسات، على أن لا يكون ذلك مدعاة لتوجيه تلك البحوث والتأثير في نتائجها بما يوافق رغباتِ ذوي المصلحة من القائمين على تلك المؤسسات.

وقد ألقى الخطاب الافتتاحي الرئيس للندوة الدكتور رفعت عبد الكريم الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Service Board, IFSB) الذي أُسِّس بمبادرة من المصرف المركزي الماليزي ليكون هيئة للتنسيق والخبرة في مجال الأسواق المالية الإسلامية. وقد ركز معاليه في خطابه على أن هناك الكثير مما يجب عمله لتطوير النشاط المصرفي والمالي الإسلامي ليس فقط على صعيد رفده بالإطار التشريعي/القانوني المناسب والدعم السياسي اللازم لكي يقوم بوظيفته عاملاً فعّالاً في

بناء الاقتصادات الوطنية للبلدان الإسلامية، وإنما كذلك من حيث التنسيق بين مؤسساته وتبادل التجارب والخبرات فيما بينها، فضلاً عن تطوير منتجاتها لتتكامل أدوات فعالة في بناء نظم مصرفية ومالية غايتها بناء اقتصاد عادل نهجه إحسان دوران الثروة وتوزيعها لمصلحة عموم المجتمع لا تركيزها في أيد قليلة محتكرة للمال ومتحالفه مع السلطان. وأكد الدكتور عبد الكريم أن ذلك لا يمكن أن يتحقق بجهود فردية لبلد أو بضعة بلدان، وإنما يتطلب تعاوناً وتنسيقاً جادين دؤوبين على مستوى العالم الإسلامي قاطبة من خلال الأجهزة الحكومية المختصة، كالبنوك المركزية ووزارات المالية والمؤسسات ذات الطابع الدولي كمنظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي. فالتحديات التي يواجهها العمل المصرفي والمالي الإسلامي ذات طابع كوني يحتاج التصدي لها ومعالجتها إلى جهد إسلامي عالمي منظم، دون أن يعني ذلك إغفال الخصوصيات المرتبطة بكل بلد وبمدى تجربته طولاً وقصراً وضيقاً وسعة.

هذا وللاطلاع أو الحصول على ملخصات البحوث أو على البحوث كاملة يمكن زيارة إلى الموقع الخاص بالجهة المنظمة للمؤتمر، ألا وهو:

www.iiu.edu.my/iiibf/iicibf